الأمم المتحدة S/2016/951

مجلس الأمن

Distr.: General
10 November 2016
Arabic
Original: English

التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦) الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم، في غضون ٩٠ يوما، توصيات بشأن الخطوات اللازمة لتكييف بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع الحالة على أرض الواقع وزيادة الكفاءة في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة ومرافقها.

٢ - ومن أجل إعداد هذا التقرير، أجرت الأمانة العامة تقييما استراتيجيا للحالة في جنوب السودان، بالتعاون الوثيق مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وأجري التقييم من خلال المشاورات مع قطاع عريض من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون على المستويين الوطني والمحلي، والمشردون داخليا، وممثلو السلك الدبلوماسي في جوبا، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والجهات المانحة، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومسؤولو مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ثانيا - النتائج التي تمخض عنها التقييم الاستراتيجي

الديناميات السياسية

٣ - طرح العديد من أصحاب المصلحة الذين اجتمع معهم فريق التقييم الاستراتيجي أسئلة بشأن استمرار جدوى اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وذلك في أعقاب اندلاع أعمال العنف في جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦ وما تلى ذلك من هروب رياك مشار من البلد. ومع قيام الرئيس سالفا كير بتجديد قيادة المعارضة في حكومة الوحدة

141116 141116 16-19546 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوطنية الانتقالية، بما في ذلك تعيين تابان دينق قاي نائبا أولا للرئيس بدلا من السيد مشار، باتت المعارضة الآن منقسمة، كما أن قيادتها وتمثيلها في المؤسسات الانتقالية أصبحا محلّ خلاف، مما أضعف شرعية التشكيل الحكومي الحالي. ويتمثل التحدي الرئيسي في عدم شمول العملية السياسية – لا سيما فيما يتعلق بالسيد مشار، الذي ما زال يحظى بدعم سياسي وعسكري كبير – وتزايد مشاعر التهميش السياسي في صفوف المجموعات الإثنية الأخرى التي يعتقد الكثير منها أن الحكومة تنتهج سياسة قائمة على هيمنة الدينكا في جميع أنحاء البلد.

٤ - ولاحظ عدة محاورين مع فريق التقييم أن المؤسسات الانتقالية المشتركة، التي أنشئت على أساس مفهوم الشمول، ليست شاملة إلا بشكل جزئي. ولذلك، فإن نتائج مداولات المؤسسات الانتقالية لن تمثّل بشكل حقيقي الدوائرَ التي كان أعضاء المعارضة المغادرون والمحتجزون السابقون والأحزاب السياسية الأخرى يتكلمون باسمها. وبالتالي، ينبغي إعادة الشمول كأولوية ملحة للحفاظ على المصداقية السياسية للعملية الانتقالية ولكي يستمر الشركاء في دعمها.

٥ - ولا يزال يتعين إعادة تعبئة صيغة هيئة إيغاد الموسّعة التي حشدت ضغوطا إقليمية ودولية كبيرة أفضت إلى توقيع اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥، تعبئة كاملة لمعالجة الحالة الراهنة. وقد اضطلعت بعض الجهات الضامنة لاتفاق السلام باتصالات ثنائية مع الأطراف من أجل حثها على المضي في اتجاه السلام والحوار. ومع ذلك، وعلى عكس ما شهدته الأيام التي أفضت إلى التوقيع على الاتفاق، لم تبذل الجهات الضامنة جهودا منظمة لتحقيق تلك الغاية. ولئن كان من الواضح من مناقشات فريق التقييم في أديس أبابا أن المنطقة لا تزال ملتزمة بكفالة نجاح عملية السلام، فقد اعترف البعض بأنه قد يكون هناك شعور عام بالإرهاق من النزاع وبعدم قدرة قادة البلد على الالتزام بالعملية السياسية. وفي غياب أي جهود متضافرة أو رسمية لتنشيط العملية السياسية منذ انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي الثاني لهيئة إيغاد الموسعة بشأن الحالة في جمهورية جنوب السودان في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، فإن الجهود الرامية إلى إشراك الأطراف كانت فاترة وغير متزامنة. وأعرب المحاورون من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي عن رغبتهم في تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة لتنشيط العملية السياسية.

٦ - وتم الإعراب عن دعم قوي لإشراك السيد مشار وغيره من قادة المعارضة المهمشين انطلاقا من أن عدم القيام بذلك يمكن أن يدفع به إلى اللجوء إلى حل عسكري لمعالجة مظالمه. كما أيد المحاورون الحكوميون في جوبا الحوار مع السيد مشار وأوصوا الأمم المتحدة

بأن تسعى إلى إشراكه تحقيقا لهذه الغاية، ولا سيما بالنظر إلى دعوته الأخيرة إلى حمل السلاح، التي حثوا الأمم المتحدة على إدانتها. وشدد أعضاء السلك الدبلوماسي في جوبا وأديس أبابا على أن الشمول لا يعني مجرد إشراك السيد مشار والموالين له من النوير؛ كما ينبغي أن تُشرَك في الحوار الجماعات الأخرى التي تشعر أنها مهمشة سياسيا لكي تتكمن من التعبير السلمي عن هواجسها. كما اقترح بعض المحاورين أن الشمول لا يعني أن يعود السيد مشار نفسه كنائب أول للرئيس؛ بل يمكنه أن يعيّن ممثليه في المؤسسات الانتقالية. وأشار آخرون إلى قرار هيئة إيغاد الموسعة الصادر في ٥ آب/أغسطس الذي ينص على العودة إلى ”الوضع السابق“، وأعربوا عن رأي مفاده أن هذا القرار لا يزال وجيها.

٧ - ويرى محاورو فريق التقييم في جوبا وأديس أبابا أن تحديد الحوافز والمثبطات لتشجيع الطرفين على استئناف الحوار السياسي ووقف الأعمال العدائية أمر بالغ الأهمية. وشدد كثيرون على أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يتردد في استغلال جميع الأدوات المتاحة له لمعالجة تدهور الحالة، بما في ذلك فرض جزاءات محددة الهدف وحظر توريد الأسلحة. ومن ناحية أخرى، إذا اتخذت الحكومة خطوات للنهوض الفعلي بعملية سياسية شاملة حقا، فإن جهودها ينبغي أن تحظى بالدعم الكامل. وأكد المحاورون ضرورة تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية المعززة من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الشفافية وتحسين الحوكمة.

٨ - ورأى أصحاب المصلحة أيضا أن إنشاء المحكمة المختلطة يشكل مبادرة ينبغي مواصلتها للمضي قدما بسرعة. وستكون المحكمة بمثابة رادع قوي لأولئك الذين لا يزالون ينتهكون حقوق الإنسان، كما أنها ستدعم مكافحة الإفلات من العقاب في جنوب السودان، وستشكل في نهاية المطاف أداة للمصالحة الطويلة الأجل.

٩ - وقام فريق التقييم بمناقشة قوة الحماية الإقليمية باستفاضة مع المحاورين الحكوميين، ولا سيما المسائل المتعلقة بتكوين الوحدات وإسناد المهام وحرية التنقل. وأكد الفريق أنه من الضروري أن تقبل الحكومة قوة الحماية الإقليمية وما اقترحته من بلدان مساهمة بقوات كحزمة متكاملة وأن تتيح كافة سبل التعاون اللازم للسماح بنشر القوة وأدائها لعملها وفقا للولاية المحددة في القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وأعرب أصحاب مصلحة آخرون في إثيوبيا وجنوب السودان عن تأييدهم للقوة وآمالهم بنشرها سريعا، وذلك كوسيلة لتحسين الأمن وتهيئة المجال لإجراء عملية سياسية مجدية. وتنعكس هذه المسائل بمزيد من التفصيل في تقرير الأيام الثلاثين الذي نقدمه إلى المجلس بشأن هذه المسألة.

الديناميات الأمنية

١٠ - أُعرب عن شواغل خطيرة في المنطقة من أن الانشقاق داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والسخط العام في صفوف العديد من قبائل النوير وغيرها من القبائل، وتفشي ظاهرة اللجوء إلى النزاع المسلح بدلا من الحوار كرد فعل تلقائي، كلها تشكل عوامل تهدد بجعل الآفاق الأمنية أكثر قتامة. وتم التسليم بأن البيئة الأمنية في الأشهر المقبلة ستتأثر أيضا بالطريقة التي ستُقابل بها دعوة السيد مشار إلى المقاومة المسلحة في صفوف مؤيديه. فإذا استجابت لندائه قبائل النوير والقبائل الأخرى المتعاطفة، يخشى الكثيرون أن تشهد انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين زيادة كبيرة، وذلك مع خطر انتشار ارتكاب الفظائع الجماعية في سياق حرب أهلية واسعة النطاق. وفي حالة كهذه، وعلى الرغم من استئناف الجهود لوضع خطط طوارئ قوية على صعيد العنصر العسكري، فإن البعثة لن تكون في وضع يمكّنها من إحداث أي تأثير ملموس على الحالة. واتُّفق على أن تفشي مشاعر العزلة بين الفئات الإثنية الأخرى من المرجح أن يؤجج النزاع وأن يضيف إلى تعقيد المشهد الأمني على المستوى دون الوطني.

١١ - وحصلت بالفعل أعمال عدائية بين الجماعات المؤيدة لمشار والجماعات المؤيدة لدينق، ورغم أن المدى الكامل لتجزؤ المعارضة لم يتضح بعد، فمن المتوقع أن يخلّف أثرا سلبيا للغاية على الديناميات الأمنية في البلد. وفي منطقة أعالي النيل الكبرى، خصوصاً حيث يحتفظ السيد مشار بقاعدة دعم كبرى، يتوقع نشوب أعمال قتالية بينما يحدد القادة المختلفون ولاءاتهم. وهناك أيضا احتمال واضح بقيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتنفيذ مزيد من العمليات لاستغلال وضع المعارضة التي تزداد تشرذما في جميع أنحاء تلك المنطقة. وفي أعالي النيل، سيحدد ولاء اللواء جونسون أولوني وأفراد قبيلة الشلك مستقبل القتال في تلك المنطقة. وفي الوحدة، باتت القوات على مقربة من بعضها البعض في جميع أنحاء المنطقة. ولذا، يُتوقع اندلاع القتال بين المعارضة الموالية للسيد مشار، والتي تشير التقديرات إلى أنها تشكل الأغلبية في هذه المنطقة في الوقت الراهن، وتلك الموالية للسيد قاي. وباتت الديناميات الأمنية في ولاية جونقلي حاليا أقل تقلبا غير أنه يجب توقع صدامات كبيرة إذا تحرك الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد أفراد قبائل النوير الأوسع نطاقا. وتوقف القتال في المنطقة المتاخمة لبلدة واو، ولاية غرب بحر الغزال، ولكن يبدو أن الجانبين لا يزالا متأهبين تحسبا لمواجهات أخرى. وفي الولايات الاستوائية، يرجح أن يواصل الجيش الشعبي لتحرير السودان أنشطته لدحر المقاتلين المعارضين للحكومة ومقاتلي المعارضة، وذلك لضمان ألا يتمكن الخصوم من تعزيز موقعهم وتوجيه تهديد إلى جوبا.

١٢ - وتوضح التعاملات مع المشردين داخليا في واو وملكال وبانتيو مدى معاناة البلد حاليا من مجموعة متنوعة من النزاعات المحلية التي تتعلق بالأزمة الوطنية بطرق مختلفة وبدرجات مختلفة. وتفاقمت هذه النزاعات المحلية بسبب استحداث هيكل الولايات الـ ٢٨، الذي أدى إلى زيادة التوترات الإثنية، وتحويل الولاءات السياسية، وزيادة التنافس على السلطة والموارد في اقتصاد يشهد تدهورا. وكانت الشكوك التي أعرب عنها الأشخاص المشردون داخليا بشأن إمكانية المصالحة مع الجيران من مجموعات إثنية أخرى بمثابة إنذار حقيقي يدل على مدى حتمية استمرار النزاعات المحلية. وستستمر الانقسامات العميقة التي نشأت بين المجتمعات المحلية والرغبة القوية بالانتقام في صفوف الذين عانوا على أيدي جيرانهم في دفع عجلة العنف على المستوى دون الوطني خلال الفترة القادمة. وكرر الأشخاص المشردون داخليا الذين اجتمعوا مع فريق التقييم الاستراتيجي الإعراب عن أمل قوي بالعودة، وحثوا المجتمع الدولي على نشر قوة الحماية الإقليمية في أسرع وقت ممكن.

١٣ - ولا تزال عدم القدرة على إدماج القوات وتحويل الجيش إلى كيان احترافي موحد ومتنوع إثنيا، بمعزل عن المصالح السياسية، من التحديات الأمنية الرئيسية أمام تحقيق سلام مستدام في جنوب السودان. كما أن سوء الانضباط وضعف القيادة والسيطرة على عناصر قوات الأمن الوطني لا تزال تخلف تأثيرا سلبيا على الحالة الأمنية. ويطرح عدم انتظام الحكومة في دفع مرتبات أفراد الأمن مخاطر إضافية، ذلك أن الجنود الذين لا يحصلون على مرتباتهم غالبا ما يستخدمون العنف للحصول على الموارد من المدنيين. وعلاوة على ذلك، فإن انتشار الجماعات المسلحة المدفوعة بخطط مختلفة في البلد قد ولّد دينامية أمنية بالغة الخطورة من المرجح أن يكون من الصعب عكسها حتى إذا توصلت أطراف النزاع الرئيسية إلى تسوية سياسية في نهاية المطاف. وإذا استمرت الحالة الراهنة، من المرجح أن يؤدي ظهور المزيد من الجماعات المسلحة ذات الأهداف والمقاصد المتباينة إلى إيقاع جنوب السودان في شرك نزاع شبه دائم.

حقوق الإنسان وسيادة القانون

١٤ - ترتب على تصاعد العنف في أعقاب تموز/يوليه ٢٠١٦ عواقب مدمرة على المدنيين. فقد ارتُكبت انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الإعدامات بغير محاكمة، وحالات الاختفاء القسري، والاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والهجمات التي تستهدف المدنيين، والعنف الهادف إلى بث الرعب في قلوب السكان المدنيين، والهجمات على المرافق الطبية وعلى العاملين في مجال تقديم المعونة والعاملين في المجال الطبي والعاملين في وسائط الإعلام. وواصل

جميع أطراف النزاع استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، يستهدف خصوصاً النساء والفتيات من مختلف الجماعات الإثنية. وتتخذ بعض الانتهاكات بعدا إثنيا متزايدا، كما أن خطاب الكراهية آخذ في الانتشار في جميع أنحاء البلد. وتثير هذه الاتجاهات شواغل مبررة بأن ذلك قد يتبعه ارتكاب فظائع على نطاق واسع، بما في ذلك تنفيذ حملات تطهير عرقي.

١٥ - ويعاني موظفو حقوق الإنسان من محدودية فرص الوصول إلى المناطق المتضررة للتثبت من المعلومات أو استجواب الشهود والضحايا لأسباب عديدة، بما في ذلك القيود التي تفرضها السلطات الحكومية، والاعتبارات الأمنية للموظفين، والتهديدات المتزايدة بتنفيذ أعمال انتقامية بحق الشهود والضحايا والمصادر، الأمر الذي يستلزم كفالة حمايتهم.

١٦ - كما أن مؤسسات سيادة القانون ضعيفة بسبب التسييس وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية. وبالمثل، فإن الرعاية الطبية والنفسية المقدمة للناجين من العنف الجنسي لا تزال غير كافية. ويشكل الأثر الناشئ عن عدم فعالية قوة الشرطة وتفكك الجهاز القضائي وضعف نظام العدالة العرفي تحديا رهيبا يصعب التغلب عليه وخطرا يسهم في الانزلاق مجددا في دوامة النزاع الكثيف. ولا يزال الإفلات من العقاب مترسخا، ولم يُستأنف تقديم خدمات حفظ القانون والنظام. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمع المدني وحرية التعبير يتعرضان للهجوم بصورة متزايدة. وأنكر المحاورون الحكوميون وجود هذه القيود وقالوا إنهم لا يلاحقون سوى المنتقدين بسبب تورطهم في بث خطاب الكراهية أو التشهير. وقالت السلطات أنها لا تتلقى إلا شكاوى قليلة جدا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من مواطني جنوب السودان، ولكنها تستجيب بسرعة فور تلقيها شكاوى من هذا القبيل. فعلى سبيل المثال، ذكرت أن محاكم عسكرية قد أنشئت لمعاقبة ''العناصر المارقة'' التي ارتكبت جرائم أثناء اشتباكات تموز/يوليه، على الرغم من الشواغل المتصلة بوجوب أن تندرج هذه القضايا ضمن اختصاص المحاكم المدنية.

الأزمة الإنسانية

١٧ - تشهد الأزمة الإنسانية في جنوب السودان زيادة من حيث نطاقها وعمقها في أعقاب أعمال العنف التي شهدها شهر تموز/يوليه ٢٠١٦، بسبب النزاع المسلح في أنحاء عديدة من البلد وبسبب تفاقم انعدام الأمن الغذائي والأزمة الاقتصادية. فقد أُجبر مئات الآلاف من الناس على الفرار من ديارهم منذ أعمال العنف. وفر أكثر من ٠٠٠ ٣٢٣ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، إلى البلدان المجاورة، بما فيها إثيوبيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبذلك بات مجموع عدد اللاجئين من جنوب السودان

يتجاوز المليون شخص. ومن أصل المشردين داخليا البالغ عددهم ١,٦ مليون شخص، التمس نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص اللجوء في مواقع حماية المدنيين التابع للأمم المتحدة، في حين أن الذين بقوا منهم لا يزالون فارّين أو يلتمسون اللجوء في الخارج.

١٨ - ويواجه شعب جنوب السودان مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي. ويُظنّ أن هناك ما يقدر بـ ٤,٨ ملايين شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. فمعدلات سوء التغذية الحاد العالمية أعلى من عتبة الطوارئ بنسبة ١٥ في المائة في ٧ من أصل ١٠ ولايات، وقد وصلت إلى ما يقارب ضعف عتبة الطوارئ في الوحدة (٢٦,٢ في المائة) وشمال بحر الغزال (٣٣,٣ في المائة). وفي آب/أغسطس، كانت أسعار المواد الغذائية الأساسية قد ارتفعت لتصل إلى مستويات قياسية في جوبا وواو وأويل، وباتت تناهز عشرة أضعاف متوسطها خلال خمس سنوات، مما زاد من تعقيد الحالة. ولا تزال الأمراض المستوطنة في جنوب السودان تتسبب بوفيات وأمراض، كما أن البلد يعاني من تفشي وباء الكوليرا للسنة الثالثة على التوالي.

١٩ - وأشارت الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المجموعة الكبيرة من التحديات التي لا تزال تواجهها، بما في ذلك الهجمات والمضايقات والتخويف والقيود المفروضة على الوصول والعوائق البيروقراطية. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٦ وحده، أفيد بوقوع أكثر من ٦٤١ حادثا يتعلق بإمكانية وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء جنوب السودان. وفي المتوسط، شملت نسبة ٧٠ في المائة من هذه الحوادث أعمال عنف ضد العاملين في مجال تقديم المعونة وضد الأصول. وقُتل ما لا يقل عن ٥٢ من العاملين في مجال تقديم المعونة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، من بينهم ١٣ خلال أعمال العنف التي شهدها شهر تموز/يوليه. وتم نهب الإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء جنوب السودان، بما في ذلك مستودع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي في جوبا، مما أسفر عن خسائر تتجاوز قيمتها ٢٨ مليون دولار. ولا يزال النقص في تمويل الاستجابة الإنسانية يشكل تحديا، ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لم تكن قد وردت إلا نسبة ٦٣ في المائة من نداء ذي أولوية قصوى كان قد تم إطلاقه.

٢٠ - وفي حين أكدت الحكومة لفريق التقييم الاستراتيجي أنها وضعت عدة تدابير لضمان الوصول الحر والآمن وغير المعرقل إلى جميع من هم في حاجة إليها، فإن هذه التأكيدات لم تترجم إلى تحسن كبير في البيئة التشغيلية العامة للجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وأنشأت الحكومة لجنة رقابة رفيعة المستوى معنية بالمسائل الإنسانية كُلّفت بمعالجة وحل المسائل المتعلقة بوصول المساعدة الإنسانية. وناقش المشاركون في الاجتماع الأول

للجنة، المعقود في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، طائفة من المسائل البالغة الأهمية التي ما زالت تؤثر في الاستجابة الإنسانية، مثل سلامة وأمن العاملين في مجال المعونة، ووصول المساعدات الإنسانية بشكل حر وآمن وغير معرقل، والخطاب السلبي. ولئن رحب المجتمع الإنساني بالتدابير التصحيحية التي تم الاتفاق عليها، فإنه كرر التأكيد على أن اللجنة يجب أن تحقق نتائج فورية.

الضغوط الاقتصادية

٢١ - أعرب السلك الدبلوماسي في جوبا والمحاورون في أديس أبابا عن شواغل قوية بشأن حالة اقتصاد جنوب السودان. ولا تزال التوقعات الاقتصادية العامة سيئة بسبب تقلب أسعار النفط العالمية، والانخفاض الحاد في إنتاج النفط، وانعدام المساءلة الائتمانية، واستنفاد احتياطيات النقد الأجنبي في مصرف جنوب السودان. ومن المتوقع أن يواجه البلد عجزا ماليا تقارب نسبته ٢٣ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، كما أن جنيه جنوب السودان يواجه ضغوط هبوط كبيرة وقد انخفضت قيمته انخفاضا حادا مقابل الدولار الأمريكي. وأدت هذه الحالة إلى ارتفاع حاد في معدلات التضخم، وباتت الحكومة الآن عاجزة عن دفع المرتبات العادية لموظفي الحكومة، بمن فيهم العاملون في القطاع الأمني. وبلغ معدل التضخم السنوي مستوى مقلقا نسبته ٦٦١,٣ في المائة وارتفعت تكاليف المعيشة باطراد، حيث ازداد المؤشر السنوي لأسعار المستهلكين بنسبة ٧٣٠ في المائة من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى آب/أغسطس ٢٠١٦، مما يشكّل أعلى معدل التضخم من سنة لأخرى على صعيد العالم.

ثالثا - الأهداف ذات الأولوية للبعثة

٢٢ - في ضوء الشواغل التي أعرب عنها أصحاب المصلحة، واحتمال استمرار الوضع السياسي المتزعزع والنزاع العنيف، وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، وتشريد المزيد من المدنيين، وانعدام الأمن الغذائي بشكل كبير، واستمرار الاحتياجات الإنسانية في المديين القصير والمتوسط، يُوصى بأن تستند ولاية البعثة في المستقبل إلى الأهداف ذات الأولوية المبينة أدناه. وتأخذ هذه الأولويات في الاعتبار حاجة البعثة إلى مواصلة تنفيذ الركائز الأساسية لولايتها الحالية، بما في ذلك تركيز دعمها على مؤسسات اتفاق السلام التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على شعب جنوب السودان و/أو عمليات البعثة، والعمل من أجل التوصل إلى وقف حقيقي ومستدام للأعمال العدائية. ولما كانت الأمانة العامة جزءا أساسيا من الجهود المبينة أدناه، لذا فإنها ستقوم بوضع استراتيجية سياسية شاملة، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للتوصل إلى وقف للأعمال

العدائية وإعادة الطرفين للمشاركة في عملية سياسية شاملة. وسيجري توظيف الإفادة الخلاقة والمرنة لوجود الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك مكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي، في دعم الجهود التي تبذلها البعثة وممثلي الخاص لجنوب السودان من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة.

ألف - الدعم السياسي لتنفيذ اتفاق السلام

بذل المساعي الحميدة من أجل تنشيط الزخم نحو عملية سياسية مستدامة

٢٣ - في ظل الأوضاع الراهنة، ينبغي أن تكون أولوية الحل السياسي في طليعة الجهود الجماعية للأمم المتحدة، مما يتطلب مواصلة العمل مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي من أجل تنشيط الزخم صوب عملية سياسية شاملة. وفي هذا الصدد، سيقوم ممثلي الخاص لجنوب السودان، بالعمل مع أعضاء إيغاد الموسعة أو أي تشكيل سياسي ينشأ في المستقبل، ومع الشركاء الآخرين، بشأن عملية السلام في جنوب السودان، لضمان التنسيق وتعزيز الانخراط السياسي المتواصل والموحد مع الأطراف، وتشجيع العودة إلى عملية سياسية ذات مصداقية، وإنشاء نظام حكم شامل للجميع. وسيُضطلع بهذه الجهود بدعم من مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان وممثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي الذي يتخذ من أديس أبابا مقرا له

٢٤ - وعلى الصعيد الوطني، من أجل دعم عملية سياسية تشعر فيها القطاعات الشعبية الرئيسية في جنوب السودان بأن من يمثلها يحظى بالمصداقية والتمكين، سيبذل ممثلي الخاص لجنوب السودان والبعثة مساعيهما الحميدة مع الأطراف وغيرهم من أصحاب المصلحة في جنوب السودان، بالتنسيق الوثيق مع رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، لتيسير إجراء حوار شامل بين أصحاب المصلحة. ويود ممثلي الخاص أيضا العمل مع الأطراف وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تحقيق وقف دائم للأعمال العدائية، من أجل تهيئة بيئة يمكن فيها للعملية السياسية أن تستتب. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من إقامة شراكة وثيقة مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان ألفا عمر كوناري. وأود أن أقترح تكليف البعثة بدعم مشاركته في البلد وفي المنطقة.

٢٥ - وعلى المستوى دون الوطني، سيواصل ممثلي الخاص لجنوب السودان والبعثة بذل مساعيهما الحميدة للتخفيف من العنف القبلي الناجم عن مرسوم إنشاء ٢٨ ولاية أو المسائل الأخرى التي تقسم المجتمعات الأهلية وتفضي إلى القيام بأعمال عنف ضد المدنيين. وسوف يواصلان أيضا بذل مساعيهما الحميدة لإقناع السلطات الحكومية على جميع المستويات

بالاضطلاع بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. وفي ضوء شبح الفظائع الجماعية الجديدة الذي يخيم على الأشهر المقبلة، سوف يضع ممثلي الخاص مع المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية خطة عمل لمحاولة منع ارتكاب مثل هذه الفظائع واحتواء تكرار وقوعها.

باء - الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية

تقديم الدعم الاستشاري والمساعدة المتخصصة إلى جهاز الشرطة الوطني لجنوب السودان

٢٦ - لا يسمح الوضع الحالي بتنظيم الشرطة المتكاملة المشتركة وفق مفهومها الأصلي، الذي كان يتوخى مناصفة عادلة للشرطة بين الحكومة والمعارضة. ولهذا يستحيل على الشرطة المتكاملة المشتركة تحقيق النية الأصلية من تشكيلها، وهي توفير نواة جهاز شرطة متكاملة، وبناء الثقة لدى المشردين داخليا في مواقع حماية المدنيين بأن لديهم ممثلين في الأجهزة الأمنية، ومن ثم يمكنهم العودة إلى ديارهم. ورغم أن وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة ليست آلية فعالة في ظل الظروف الراهنة، فإن العمل على إزالة الصبغة العسكرية عن قطاع الأمن والتحرك نحو إعطاء الأولوية للشرطة في جوبا والمراكز الحضرية الأخرى سيكون له أثر مفيد على مواطني تلك المناطق. وإذا ما تحققت مشاركة الجميع في يوم من الأيام، ستستطيع الشرطة المتكاملة أيضا أن تتصرف كجزء من استراتيجية الخروج لقوة الحماية الإقليمية وأن تتولى المهام الأمنية في جوبا. وفي الوقت ذاته، يوصى بأن تعمل الأمم المتحدة مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان لدعم تدريبه وتقديم المساعدة المتخصصة في المراكز الحضرية (جوبا وبانتيو وملكال وبور)، امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك التحري عن السوابق من أجل كفالة عدم تقديم الدعم إلى منتهكي حقوق الإنسان. وستقدم الأمم المتحدة الدعم إلى جهاز الشرطة الوطنية بهدف تشكيل قوة شرطة متكاملة ومسؤولة وتمثل جميع الأعراق. وبناء على علاقات العمل القائمة، ستقوم البعثة بتركيز الدعم الذي تقدمه على التدريب في مجالات آداب المهنة وحقوق الإنسان الأساسية والعمل الشرطي الأهلي بالتنسيق مع الشركاء في فريق الأمم المتحدة القطري. وستقوم البعثة بتوزيع مشاريع الأثر السريع أيضا توزيعا استراتيجيا دعما للمجتمعات المحلية المضيفة وجهاز الشرطة الوطنية ولا سيما بالقرب من مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وذلك بهدف تحسين شروط السلامة والأمن حول هذه المواقع.

دعم مركز العمليات المشتركة في جوبا

٢٧ - بدون تمثيل شريحة كبيرة من قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا، لن تكون ثمة جدوى من الغرض الأصلي لمركز العمليات

المشتركة، وهو تحديداً فض الاشتباك بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في جميع أنحاء العاصمة. على أنه تبين من مناقشات التخطيط التي جرت مع الحكومة أن نموذج مركز العمليات المشتركة يمكن أن يكون بمثابة أداة لتنسيق تحركات الجيش الشعبي وجهاز الشرطة الوطنية وقوة الحماية الإقليمية في جوبا من أجل ضمان تنسيق المهام والعمليات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وستكون لهذه الآلية أهمية بالغة في جوبا بالنظر إلى ضعف القيادة والسيطرة داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان ووجود أفراد أمن غالبا ما يسارعون إلى تصعيد العنف في اللقاءات الروتينية مع البعثة وإمكانية أن تتحول الحوادث الطفيفة بين الأفراد النظاميين إلى أعمال عنف واسعة النطاق ضد البعثة. وبالتالي يوصى بدعم المركز مع الأخذ في الاعتبار وجوب ألا يصبح أداة للتحكم بتحركات قوة الحماية الإقليمية. إذ لا يجوز التفريط بالاستقلال العملياتي لهذه القوة. وبناء على ذلك ينبغي تنقيح اختصاصات وأساليب عمل المركز.

دعم رصد انتهاكات وقف إطلاق النار والتحقيق فيها والتحقق منها وحلها من خلال آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية

٢٨ - وفقاً لاتفاق السلام، صممت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية لتشمل ممثلين عن الأطراف الموقعة لكي يتسنى رصد وقف إطلاق النار وتنفيذ الترتيبات الأمنية بصورة شفافة. فبدون تمثيل شريحة كبيرة من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الآلية لن يكون هناك وجود لشفافية الرصد. وبالمثل، ومع رحيل نائب الرئيس السابق السيد مشار واستمرار الأعمال العدائية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكذلك بين فصيلي دنغ ومشار في الجناح المعارض، بات من الواضح أن وقف إطلاق النار لم يعد ساريا. ولم يعد هناك جدوى من الترتيبات الأمنية في جوبا التي صممت لاستيعاب قوات الحكومة وقوات المعارضة الموحدة؛ كما لم يعد من الممكن القيام برصد تنفيذ الترتيبات القائمة حاليا رصدا ذا مصداقية.

٢٩ - وبغض النظر عن التحديات المذكورة أعلاه وعدم استعداد الحكومة للتعاون مع الآلية، ينبغي للبعثة أن تواصل دعمها لها. والرصد المستمر للحالة على أرض الواقع مهما كان محدودا يمكن أن يشكل رادعا للأعمال العدائية من خلال تحديد الأطراف التي انتهكت التزاماتها، ويمكن أن تخضع لتدابير عقابية. وعلاوة على ذلك، تقيم الآلية اتصالات مع عدد من ممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في الميدان. ومن الضروري إبقاء

خطوط الاتصال مفتوحة مع أطراف النزاع وهذا يمكّن من زيادة الوعي بالأوضاع السائدة فيما يتعلق بالأعمال العدائية ميدانيا وكيف يمكن التخفيف من حدتها.

٣٠ - فإذا اتفقت الأطراف على وقف الأعمال العدائية والعودة إلى الحوار السياسي، سيكون من المهم بالنسبة لها أن تجدد التزامها بوضع قواتها في معسكرات وتنفيذ أي من الترتيبات الأمنية المستقبلية، وذلك لإتاحة فرصة سياسية لإنشاء نظام حكم شامل للجميع. ومواصلة دعم البعثة للآلية سيمكنها من البدء فورا برصد أفعال الأطراف فيما يتعلق باحترام التزاماتها إذا صمد وقف إطلاق النار، وسوف تمنع أي انقطاع في عملياتها يمكن أن يعرقل استئناف عمل الآلية.

جيم - حماية المدنيين

حماية المدنيين وردع أعمال العنف الموجهة ضدهم، بما في ذلك في المناطق التي ينحدرون منها وفي المناطق التي نزحوا إليها

٣١ - بالنظر إلى البيئة الحالية التي تواصل فيها الحكومة والأطراف الأخرى مهاجمة المدنيين، والتصريحات الحالية المعادية للأمم المتحدة ولمواقع حماية المدنيين، والتحديات التي تواجه البعثة في الوصول إلى المدنيين المعرضين للأذى خارج مواقع حماية المدنيين والافتقار في بعض الأحيان إلى موقف متسق واستباقي وتطلعي لحماية المدنيين، لذا يجب الاعتراف بحدود إمكانيات البعثة فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها التي تقتضي منها حماية المدنيين. وبالإضافة إلى التحديات المذكورة أعلاه، يوجد حاليا أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من المدنيين المقيمين في سبعة مواقع لحماية المدنيين وفي مناطق مجاورة لها في جميع أنحاء البلد، وهذه المهمة تفرض أعباء كبيرة على كل جانب تقريبا من جوانب قدرات البعثة. وإذا أدى تزايد القتال إلى ارتفاع عدد المشردين وزيادة تدفق المدنيين إلى مواقع حماية المدنيين، فلن تقدر البعثة على الأرجح على تحمل أعباء الدفاع عن النظام والمحافظة عليه داخل المواقع، وهذا سيحد من قدرتها أيضا على التأثير في الأحداث خارج مواقع حماية المدنيين. وفي سياق اضطلاع البعثة بتنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين في البيئة الحالية، سيتعين عليها مواصلة تقييم قدرتها بدقة على بسط الحماية في مناطق المنشأ والتشريد قياسا بمسؤولياتها تجاه مواقع حماية المدنيين وأمن الموظفين. ومع ذلك يجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين عند اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية استخدام القدرات والموارد المتاحة.

٣٢ - وينبغي تقييم تأثير قوة الحماية الإقليمية في جوبا وتنظيم قدرات البعثة بعد نشر هذه القوة. وهذا سوف يساعد على تحديد أي قدرات إضافية تحتاجها القوات خارج مواقع

الأمم المتحدة لحماية المدنيين. وستقدم توصيات في هذا الشأن إلى مجلس الأمن بناء على استعراض ودراسة للقدرات العسكرية لاحقا.

تعزيز آليات إدارة النزاعات والتعايش السلمي والمصالحة والتماسك الاجتماعي، لا سيما على صعيد المجتمع المحلي

٣٣ - رغم أن الحيز المتاح للعمل السياسي على الصعيد الوطني لا يزال محدودا، يبدو أن هناك مجالا أكبر للعمل مع المجتمعات الأهلية والسلطات على الصعيد المحلي. فتعبئة السكان المحليين لتحقيق السلام والمصالحة جزء حيوي من الجهود الرامية إلى ترميم النسيج الاجتماعي للبلد والقضاء على الطائفية العرقية اللذين تتسم بهما الأزمة الوطنية الحالية. وستؤدي الجهود المبذولة لخلق ثقافة سلام في جميع أنحاء جنوب السودان إلى خلق قاعدة أكبر لأي عملية سياسية على الصعيد الوطني، وستساعد أيضا في منع العنف وتخفيف حدته بين الطوائف على الصعيد المحلي. ولهذا التواصل المباشر مع المجتمعات المحلية آثار اجتماعية إيجابية، وهو يوفر حماية قوية للمدنيين ويساعد في نهاية المطاف على تمهيد الطريق لعودة وإدماج الأشخاص المشردين داخليا والسكان المعرضين للأذى.

٣٤ - وإن بذل جهود لتحقيق السلام ودعم هذه الجهود على الصعيد دون الوطني يتيحان فرصا للبعثة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري لإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الكنائس والمجتمع المدني والهيئات التقليدية والشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي. وهذا يمكن أن يسفر عن نتائج ملموسة على صعيد العلاقات بين الطوائف وإدارة توقعاتها وزيادة فهمها لدور الحكومة ومسؤولياتها.

٣٥ - ويشمل التواصل المحلي، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، للتوفيق بين المجتمعات المتصارعة طائفة من الأنشطة، مثل تعزيز قدرة مجلس زعماء السلطة التقليدية لتفعيل الآليات التقليدية المحلية للحوار والمصالحة. وستشمل الأنشطة الإضافية مساعدة الحكومة والجهات المعنية المحلية على إدارة النزاع على الموارد العابر للحدود بين مختلف الطوائف، فضلا عن تقديم الدعم إلى المصابين بصدمات نفسية والناجين من العنف الجنسي والجنساني في المجتمع.

٣٦ - وينبغي فهم تركيز البعثة المتزايد على تعزيز آليات التعايش السلمي على مستوى المجتمعات المحلية على أنه بمثابة تدخل ريادي لتوفير الحماية وجزء من استراتيجية سياسية شاملة. وستساعد هذه الجهود أيضا على تحسين انطباعات السكان عن البعثة والأمم المتحدة ككل.

صون السلامة العامة والأمن العام في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة

٣٧ - تقترح البعثة زيادة وتحسين أعمال الدورية التي تقوم بها في المناطق المحيطة مباشرة بمواقع حماية المدنيين التي تفشت فيها حوادث العنف الجنسي وغيرها من الأخطار التي تهدد المدنيين. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم البعثة بتسيير دوريات متكاملة تشمل أفرادا عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين، لا سيما موظفو حقوق الإنسان ومستشارو حماية المرأة. وسيجري أيضا تسيير دوريات للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في هذه المناطق طوال الليل عندما ينتشر العنف ضد المدنيين. وقد ساعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة حديثا حول المواقع في جوبا على زيادة التواجد في هذه المناطق وسيجري تكرارها في مواقع أخرى للحماية.

٣٨ - وبالنظر إلى البيئة الأمنية الحالية، يجب على مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في جنوب السودان أن تتقبل فكرة أن المدنيين سوف يظلون يلتمسون الملاذ في مواقع حماية المدنيين حتى يطرأ تحسن كبير على الحالة، ولذلك ينبغي توظيف طاقاتها لتحسين نهجها الكلي إزاء إدارة هذه المواقع. وينبغي للبعثة والجهات الفاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية أن تستغل مزاياها النسبية إذ تسعى إلى تحسين التعاون فيما بينها، وتحسين تحديد الأدوار والمسؤوليات، وأن تحاول البحث عن حلول مشتركة للمشاكل، وأن تخطط لبرامج مشاركة على الأجلين المتوسط والطويل في المواقع.

٣٩ - وعلى هذا، يوصى بأن تتولى البعثة المسؤولية عن ضمان الأمن الخارجي للمواقع ولمحيطها المباشر، وتعزيز عملها مع المشردين داخليا والمجتمعات المحلية لكفالة الطابع المدني حول مواقع حماية المدنيين وداخلها وسلامتها وأمنها. وينبغي للجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أن تكون مسؤولة عن إدارة المواقع وتوفير الخدمات فيها. وستتولى البعثة والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التي لديها خبرة في تحديد هوية المقاتلين في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين تنفيذ تدابير فرز لتحسين حماية المدنيين في المواقع وضمان عدم استخدامها كملاذ للضالعين في الأعمال القتالية. ولكي تكون هذه التدابير فعالة، يجب أن تكون مشفوعة بتدابير لتحسين حماية محيط المخيمات منعا لدخول المقاتلين الذين قد يسعون إلى الالتفاف على عملية الفرز.

٤٠ - ويوصى بالاستعانة أيضا بـ ١٩٦ فردا من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات لتعزيز التدابير الأمنية الداخلية. وسيشمل ذلك الاستجابة السريعة للحوادث الأمنية والحوادث التي تؤثر على النظام العام، والإنذار المبكر من خلال جمع المعلومات الأمنية وتحليلها وإعداد تقارير عنها، وتقديم الدعم إلى الوكالات الإنسانية أثناء قيامها بتوزيع

الأغذية وعمليات التسجيل، وإدارة مرافق الاحتجاز، ودعم مفاهيم العمل الشرطي المحلي في إطار ترتيب جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون فيما يتعلق بسيادة القانون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات، والتنفيذ والرصد فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والجنساني والاعتداءات على الأطفال والاحتجاز التعسفي المطول.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٤١ - ما زال مستوى العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات يشكل مصدراً متزايداً للقلق، شأنه في ذلك شأن خطر استمرار أعمال العنف لا سيما ضد النساء والفتيات. ووفقا لذلك، ستعمل البعثة على تعزيز أعمالها لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) عن طريق رصد أنماط واتجاهات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتحليلها والإبلاغ عنها، وتعزيز القدرة الداخلية في هذا الصدد بواسطة التدريب والوقاية، بطرق منها استخدام مؤشرات الإنذار المبكر بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وجهود معالجة قضية المحاسبة. ومن وجهة النظر العملياتية، ستقوم البعثة بزيادة الدوريات الراجلة البارزة للعيان خارج مواقع حماية المدنيين، والتركيز بصفة خاصة على المناطق الخالية من الأسلحة المنشأة حديثا حول هذه المواقع في جوبا، وفي نقاط العبور الرئيسية التي تركزت فيها جرائم العنف الجنسي. وستقوم البعثة أيضا باستكشاف استخدام تقنيات حماية المدنيين العزل لتعزيز قدرتها على حماية المدنيين، لا سيما المدنيون المهددون بالعنف الجنسي. وستقوم البعثة ووكالات الأمم المتحدة بأنشطة تتعلق بالدعوة والتعميم والتدريب وبناء القدرات والتوعية داخل البعثة وخارجها بقضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات تعزيزا للوقاية منه وتحسين الاستجابة لاحتياجات ضحايا هذا العنف. وستواصل البعثة أيضاً تنسيق مهمتها في ما يخص العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والعمل على مستوى رفيع مع أطراف النزاع وتقديم الدعم التقني إليهم، والدعوة إلى مراعاة مسألة منع وقوع الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها في أي جهود تبذل في المستقبل تتعلق بالعدالة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

حماية الطفل

٤٢ - لا تزال جميع أطراف النزاع في جنوب السودان ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال على نطاق واسع، مع ملاحظة ارتفاع كبير خلال النصف الثاني

من عام ٢٠١٦ في عدد التقارير التي تفيد بتجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، ووقوع أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال. وينبغي أن تواصل البعثة العمل مع الشركاء فيما يتعلق برصد الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال والتحقق منها والإبلاغ عنها، بما يتماشى مع ولاية مجلس الأمن بشأن الأطفال في التراعات المسلحة، وتقديم الدعم لأطراف التراع في تنفيذ خطط العمل التي وقّعها كل منها مع الأمم المتحدة في البلد من أجل وقف ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

٤٣ - وينبغي للبعثة أن تواصل الدعوة إلى أن تسرّح الأطراف الأطفال فورا ودون شروط، وأن تمتثل الحكومة في عملها بالالتزام الذي قطع على نحو متكرر منذ عام ٢٠١٢ باتخاذ تدابير لوقف ومنع الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد الأطفال. وينبغي للبعثة أيضا أن تتابع العمل مع الجناح المعارض في الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الالتزام الذي قطعه في أواخر عام ٢٠١٥ بتسريح جميع الأطفال من صفوفه، دون مزيد من التأخير. وينبغي أن تعمل البعثة بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لاستعادة إمكانية الوصول دون عوائق إلى المجتمعات المحلية المتضررة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب، وتقديم الدعم إلى الأطفال الضحايا وأسرهم، والتحقق من التقارير عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

دال - حقوق الإنسان

رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عنها

٤٤ - يستدعي تدهور حالة حقوق الإنسان المشاركة الفعالة والمستمرة للبعثة في أنشطة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها والتحقق منها وتقديم تقارير علنية ومنتظمة عنها، مع التركيز بشكل خاص على الانتهاكات الجسيمة، والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، والعنف الجنسي المتصل بالتراع، إضافة إلى الأبعاد الإثنية لهذه الانتهاكات.

٤٥ - وتدعو الحاجة إلى رصد حقوق الإنسان وتقديم تقارير علنية عنها على نحو يتسم بالدقة وحسن التوقيت للاسترشاد بها في الردود الدولية والإقليمية على الفظائع الجماعية والجهود الرامية إلى إخضاع الجناة للمساءلة، بما في ذلك عن طريق تحديد المسؤوليات الفردية. ويكتسي أهمية خاصة عمل البعثة في رصد حالات تصاعد التعصب وخطاب الكراهية والأنماط الناشئة من الانتهاكات التي تمس جماعات معينة. وتحديد إشارات الإنذار

المبكر أمر أساسي لضمان الرد في الوقت المناسب، ومحاسبة المسؤولين عما يمكن أن يحدث، وتعبئة أصحاب المصلحة الأساسيين من أجل منع المزيد من التصعيد.

٤٦ - وبالنظر إلى البيئة التي تبدي عداء متزايدا للعمل في مجال حقوق الإنسان في البلد، ينبغي أن تعطي البعثة الأولوية لبناء قدرات المدافعين وتقديم الدعم لهم وتعزيز جهودها لحماية الأشخاص الذين يعانون من الأعمال الانتقامية بسبب التعامل مع الأمم المتحدة. وينبغي زيادة أنشطة الدعوة فيما يتعلق بأهمية احترام حرية التعبير وضرورة الحفاظ على الحيز الديمقراطي في البلد.

٤٧ - وفي مجال العدالة الانتقالية، ينبغي للأمم المتحدة أن تركز جهودها على ضرورة تهيئة بيئة أكثر تمكينا وأمانا للعدالة الانتقالية. وتحقيقا لذلك، ينبغي أن تواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري السعي إلى التوعية بحقوق الإنسان وزيادة القدرات داخل مؤسسات الدولة الأساسية. ويجب أن يرافق هذه الجهود وضع برامج واستراتيجيات محددة تستهدف تمكين الضحايا. ومن الأهمية الحاسمة لتعزيز المساءلة إنشاء المحكمة المختلطة، وهو ما يجب أن تشجع الأمم المتحدة عليه من خلال أنشطة الدعوة التي تضطلع بها والخبرة التي تقدمها في المنطقة.

٤٨ - وينبغي أيضا أن يتواصل تركيز رصد حالة حقوق الإنسان على مؤسسات العدالة وإنفاذ القانون وقطاع الأمن لتقييم امتثالها لمعايير حقوق الإنسان ولسيادة القانون. وتنص ولاية البعثة صراحة على الوصول غير المشروط إلى جميع مراكز الاحتجاز وغيرها من مرافق الاحتجاز في جنوب السودان بغرض الرصد والتقييم الشاملين لعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والمطولين.

٤٩ - وينبغي أن تواصل البعثة الدعوة إلى التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية المتبقية ومواءمة التشريعات الوطنية. وتتسم بنفس القدر من الأهمية الدعوة إلى أن تفي الحكومة بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها، إضافة إلى مواصلة تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان والآليات الإقليمية.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٥٠ - سيقتضي دعم تنفيذ عدد من الهياكل الأمنية التي نص عليها اتفاق السلام، والتي تشمل جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ومركز العمليات المشتركة، تعزيز قدرات البعثة على تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على النحو الملائم.

هاء - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

المساهمة في تهيئة الظروف الأمنية المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٥١ - نظرا لأن الأزمة الإنسانية لا تزال تتعمق وتنتشر، من المرجح أن تصبح البيئة التشغيلية معقدة وخطرة بصورة متزايدة. ومن المرجح أن يحدّ النزاع الدائر والقيود المفروضة على حرية التنقل والذخائر غير المنفجرة من قدرة كل من العاملين في المجال الإنساني والبعثة على الوصول إلى المحتاجين. وتواصل المنظمات الإنسانية تعزيز قدراتها الذاتية على إجراء مفاوضات منفصلة بشأن إمكانية الوصول كي تتمكن من التنقل بحرية وأمان في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، تستطيع البعثة في بعض الأحيان أن تقدم مساهمة قيّمة في العمل الإنساني من خلال توفير إمكانات وقدرات معينة، من أجل دعم إيصال المساعدات الإنسانية عند الاضطرار.

٥٢ - وينبغي للبعثة أن تواصل، بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، المساهمة في تهيئة الظروف الأمنية المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية، بحيث تيسّر، وفقا لمبادئ العمل الإنساني، وصول موظفي الإغاثة وأصولها بصورة سريعة وآمنة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين.

واو - مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٥٣ - لئن كان اتفاق السلام يدعو إلى إصلاحات عامة في مجال قطاعي الأمن والعدالة، لم تحرز الحكومة سوى القليل من التقدم الحقيقي على هاتين الجبهتين. وفيما يتعلق بمهمة البعثة في هذا المجال، يُعتقد أن الوقت غير مناسب للانخراط في إصلاح قطاع الأمن أو جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نظراً للافتقار إلى عملية سياسية تشمل جميع الأطراف، وفي دعم هيكل أمن وطني لا يشمل حاليا شريحة كبيرة من القوات المقاتلة في البلد. ويوصى بالتالي بأن يستند أي دعم يقدم في المستقبل لإصلاح قطاع الأمن أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى إعادة إنشاء هيئات تمثيلية وشاملة للجميع، بما في ذلك مجلس استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن. وريثما يتحقق ذلك، أوصي بأن تنصب جهود البعثة فيما يتعلق بمؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية خلال فترة الولاية المقبلة على دعم جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان على النحو المبين أعلاه، ورصد تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية وجوانب العدالة الانتقالية لاتفاق السلام. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون إسداء البعثة المشورة إلى منظومة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشأن هذه المسائل، بهدف وضع استراتيجية لدعم الإصلاحات ذات الأولوية في قطاع سيادة القانون خلال الفترة الانتقالية، هاما في ضوء الحاجة إلى إضفاء الطابع المدني على قطاع الأمن.

٥٤ - كما أن تحسين إدارة مرافق الاحتجاز في مواقع حماية المدنيين يشكل أولوية. وعلى غرار تلك المواقع، يتعين أن تتعهد البعثة مرافق الاحتجاز في المستقبل المنظور. ولئن كانت قد أدخلت تحسينات كبيرة في مرافق الاحتجاز في جوبا وبانتيو وملكال، يلزم مواصلة إدخال تعديلات فيما يتعلق بالإدارة والأمن والهياكل والحالة في المرافق. ويلزم أيضا بذل جهود إضافية من أجل إيجاد سبيل، بما يتسق مع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لتسليم المحتجزين المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة إلى سلطات جنوب السودان. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الضروري وضع استراتيجية لتعزيز إدارة المرافق وصوغ عملية لتسليم المحتجزين.

زاي - التطوير والتعزيز المستمران لاستراتيجية وعملية إدارة المخاطر الأمنية لضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم وتنفيذ ولاية الأمم المتحدة وإنجاز البرامج

٥٥ - حُدّدت التدابير المبينة أدناه تماشيا مع الفقرتين ٦ و ١٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، اللتين يطلب فيهما المجلس أن أقدم توصيات لتعزيز سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم.

٥٦ - يعتمد نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في جنوب السودان على الحكومة المضيفة فيما يتعلق بتوفير الأمن الملائم وأشكال التعاون الأخرى ذات الصلة على النحو المبين في اتفاق مركز القوات. غير أن تعاون الحكومة مع الأمم المتحدة، في ظل البيئة السياسية المتقلبة الحالية، ضئيل جدا كما أن هناك انتهاكات واسعة النطاق لاتفاق مركز القوات. وفي هذا الصدد، يتسم بالأهمية البالغة التواصلُ القوي على المستوى السياسي لضمان أن تضطلع الحكومة المضيفة بمسؤوليتها عن حماية أفراد الأمم المتحدة وأصولها، وزيادةُ فعالية الاتصال بأجهزة الأمن التابعة للحكومة المضيفة وتحسين التنسيق معها.

٥٧ - وسوف تعطى الأولوية العليا لتعزيز وتحسين ترتيبات الدفاع في المحيط، وضمان الرعاية الطبية وترتيبات الإجلاء على مدار الساعة، وتدعيم جدران المكاتب وأماكن الإقامة، وبناء ملاجئ كافية من النيران غير المباشرة.

٥٨ - ويعتقد أنه ينبغي لأفراد الأمم المتحدة عدم الإقامة إلا في مجمعات الأمم المتحدة أو في مناطق آمنة حيث يمكن نقلهم أو إنقاذهم بأمان في حال وقوع أزمة. وفيما يتعلق بجوبا، حددت المنطقة ١ في منطقة تومبينغ، على مقربة من مطار جوبا الدولي، باعتبارها منطقة آمنة. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن أفرقة الاستجابة للطوارئ القائمة المكلفة بمساعدة أفراد الأمم المتحدة في حالات الطوارئ لا تملك القدرة على الإنقاذ في بيئات غير مؤاتية،

ومن هنا تنبع الحاجة إلى دعم عسكري مخصص للاستجابة للمسائل المتعلقة بسلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم خلال الأزمات.

٥٩ - ونظرا لأن الموظفين الوطنيين قلما يحملون أجهزة اتصال لاسلكي بسبب الشواغل الأمنية المرتبطة بها، ستوضع إجراءات لتحسين قدرتهم على تلقي المعلومات الأمنية في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع نظام مراقبة فعال ذي هيكل ونظام اتصالات موثوقين يتيح معرفة أماكن وجود الموظفين بسهولة. وسيلزم وضع ترتيبات لنقل الموظفين من مراكز العمل المعرَّضة لمخاطر عالية إلى مرافق الأمم المتحدة الأكثر أمانا.

رابعا - الاعتبارات المتعلقة بدعم البعثة

٦٠ - أكملت البعثة التعزيز المقرر بعد أزمة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الذي أُذن فيه بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٥٥ (٢٠١٤)، مما رفع قوام البعثة من ٠٠٠ ٧ جندي إلى ٥٠٠ ١٢ جندي وإلى ما يصل إلى ٣٤٣ ١ فردا من أفراد الشرطة. بيد أن الزيادة الإضافية في عدد الجنود وأفراد الشرطة المقررتين بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٢ (٢٠١٥) تواجه تأخيرات بسبب المسائل المتعلقة بتشكيل القوات والتحديات المادية والسياسية الملازمة للعمل في جنوب السودان. وسيستلزم نشر ٠٠٠ ٤ فرد آخرين من أفراد قوة الحماية الإقليمية واستيعابهم على نحو متسلسل إعادة مواءمة موارد البعثة. وسيتعين أن يُنسَّق الدعم المتعلق بالتدريب التوجيهي لأفراد قوة الحماية الإقليمية وإيوائهم ويتابَع عن كثب على مراحل لضمان توافر الاحتياجات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات والإيواء والدعم.

٦١ - وفي الوقت الراهن، وصلت جميع مواقع البعثة الرئيسية إلى طاقتها القصوى أو حُمّلت فوق طاقتها من حيث الموظفين، والوحدات، ووحدات الشرطة المشكَّلة، في حين تخصص الموارد الهندسية للتعزيزات ذات الأولوية لتحسين سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. ويؤدي وجود ما يربو على ٠٠٠ ٢٠٠ من المشردين داخليا، ينتشرون في جميع مواقع البعثة الأساسية، إلى زيادة تفاقم هذه البيئة التشغيلية. وشبكات الطرق قليلة وهي في حالة سيئة للغاية، والكثير من الطرق غير سالك إطلاقا خلال موسم الأمطار. وتؤَخّر قوافل القوارب بشكل منتظم لعدة أسابيع. وتتراكم الإمدادات المادية المتأخرة وتتنافس مع الإمدادات الحيوية من الوقود والأغذية على الحيز المخصص للشحن في الأصول الجوية المحدودة. وعلى وجه الإجمال، تؤكد هذه الحالة أنه ليس لدى البعثة سوى قدرة محدودة على الاستيعاب وأنها يجب أن تحدد أولويات واضحة وأن تعيد تخصيص الموارد بما يتوافق مع ذلك.

خامسا - الملاحظات

٦٢ - لابدّ من اتخاذ خطوات فورية لإعادة تأكيد أولوية العملية السياسية. ويجب أن تتمثل الخطوات الأولى في هذا الصدد في السعي إلى وقف فوري للأعمال القتالية وقطع التزام بالحوار. وإذ تُبذل الجهود لتنشيط الحوار بين الأطراف، سيكون من الضروري وضع استراتيجية سياسية محددة تستثمر مواطن القوة في المنطقة والمجتمع الدولي. ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجية تقديم حوافز وروادع مفيدة للذين يمكنهم أن يؤججوا عدم الاستقرار الحالي أو أن يسهموا في السلام في جنوب السودان في المستقبل. ويجب أن توضع هذه الاستراتيجية بسرعة، بالتشاور الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وأصحاب المصلحة الآخرين. ويجب تذكير الحكومة باستمرار بأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها وبأنها يجب أن توفر تلك الحماية بغض النظر عن الانتماء الإثني أو السياسي.

٦٣ - إن هناك خطراً حقيقياً تماماً يتمثل في إمكانية وقوع فظائع جماعية في جنوب السودان، ولا سيما في أعقاب الارتفاع الحاد في خطاب الكراهية والتحريض العرقي في الأسابيع الأخيرة. وسيكون من المهم أن نحدد بوضوح ما تستطيع منظومة الأمم المتحدة فعله وما لا تستطيع في حال وقوع فظائع جماعية في جنوب السودان. ولئن كانت الأمانة العامة ستواصل بذل قصارى جهدها لتنفيذ مهمة حماية المدنيين المنوطة بها من خلال استخدام ''جميع الوسائل اللازمة''، يجب أن يكون مفهوماً وبوضوح أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تملك ما هو مناسب من النفوذ أو القوة البشرية أو القدرات لوقف الفظائع الجماعية. وقد سبق أن بُيّنت بوضوح حدود قدرة البعثة على حماية المدنيين في البيئة الحالية. وفي سياق التقييم الاستراتيجي، اقترحت مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء حوار منفصل مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، بهدف تحديد كيف يمكن للمنظمتين أن تواجها هذا الاحتمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء قوة تدخل خارجية، في إطار متابعة بيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المؤرخ ٥ آب/أغسطس. وأعتزم إرسال وفد إلى أديس أبابا على وجه السرعة استجابة لمقترح المفوضية، واضعا في اعتباري أن إنشاء تلك القوة سيكون أيضا تدبيرا هاما لتعزيز سلامة الموظفين وأمنهم.

٦٤ - وقد درست بعناية نتائج التحقيق الخاص المستقل في أعمال العنف التي وقعت في جوبا في الفترة بين ٨ و ٢٥ تموز/يوليه. ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار التوصيات التي قدمها التحقيق الخاص المستقل، والتي ستنفذها الأمانة العامة والبعثة وترصدها فرقة عمل يقودها المقر.

٦٥ - وكما أوصيتُ مراراً، ينبغي أن يفرض مجلس الأمن حظرا على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان وجزاءات محددة الأهداف على الأشخاص الذين سيسعون إلى عرقلة عملية السلام. وجنوب السودان مليء بالأسلحة، التي كثيرا ما توجّه نحو المدنيين العزل. وفي ظل الظروف الحالية، يكتسي وقف تدفق أسلحة إضافية إلى البلد أهمية بالغة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن يفهم أصحاب النفوذ في جنوب السودان ممن يستمر في منع إحراز تقدم نحو تسوية سياسية وفي إطالة أمد المعاناة البشرية، أنهم سيواجهون عواقب ذلك.

٦٦ - وتؤدي سلسلة القيود التي تفرضها الحكومة على حرية تنقل ووصول البعثة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، إلى شلل البعثة وإلى تقويض العمليات الإنسانية بشكل مطرد. وتعجز البعثة بصورة دائمة عن تسيير دوريات في الأماكن التي يحتاج فيها المدنيون إلى الحماية، ويعجز الزملاء العاملون في المجال الإنساني في كثير من الأحيان عن الوصول إلى السكان المحتاجين إلى إغاثة عاجلة. ويجب أن يحاسب مجلس الأمن الحكومة على هذه العراقيل. فالبعثة، إن لم يتحقق ذلك، ستصبح قريبا عاجزة عن العمل. وأعتزم إشراك أعضاء الهيئة الحكومية الدولية الموسعة المعنية بالتنمية بفعالية فيما يتعلق بانتهاكات اتفاق مركز القوات، بغية تيسير جهود الدعوة التي يبذلونها لدى الحكومة تحقيقا لهذه الغاية.

٦٧ - وإذا سُمح لقوة الحماية الإقليمية بالانتشار والعمل بما يتوافق مع ولايتها، فإنها ستكون أداة هامة للمساعدة في تحقيق الاستقرار في جوبا وإيجاد الحيز السياسي اللازم لتيسير الحوكمة الشاملة للجميع. وفي الوقت نفسه، ينبغي النظر إلى القوة باعتبارها أداة إضافية لتحقيق حل سياسي للنزاع. وينبغي للحكومة أن تمد على وجه السرعة يد التعاون التام لتيسير النشر المبكر للقوة والتنفيذ الكامل لولايتها.

٦٨ - وينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى تنفيذ الفصل الخامس من اتفاق السلام، بما في ذلك إنشاء المحكمة المختلطة. وأرحب باعتزام الاتحاد الأفريقي القيام بذلك بالسرعة الواجبة. ويؤدي عدم المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جنوب السودان إلى إدامة النزاع، وأود أن أؤكد مجددا التزام الأمانة العامة بدعم الاتحاد الأفريقي في تفعيل هذه الآلية الهامة.

٦٩ - إن الحوكمة الشاملة للجميع شرط لازم لتحقيق السلام في جنوب السودان. ولن يؤدي عدم كفالة أن تسمع أصوات سكان جنوب السودان وتؤخذ في الحسبان إلا إلى إطالة أمد النزاع وزيادة مشاعر التهميش. ولا يسع الزعماء السياسيون للبلد تجاهل المجتمعات المحلية التي لديها مظالم مشروعة، أو الأشخاص الذين يريدون لدواع مبررة المشاركة في

جنوب سودان حر وتعددي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يتخذ الرئيس كير وحكومته القرار الاستراتيجي بالحكم لصالح كل شعب جنوب السودان وتَقَبُّل الأصوات المعارضة التي يعبّر عنها سلميا. ويجب على من يريدون المشاركة في العملية السياسية نبذ استخدام العنف، والالتزام بمسار الحوار، وتقبل الشفافية والمساءلة، وتشجيع أتباعهم على فعل ذلك.

٧٠ - وأوصي بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمدة سنة واحدة وفقاً للخطوط التي حددها هذا التقرير، مع إجراء تقييم في منتصف المدة للتقدم الذي تحرزه الأطراف في وقف الأعمال القتالية، والعودة إلى مسار الحوار، وتحقيق سياسة الشمول داخل الحكومة. وسيشمل هذا التقييم تقديرا صريحا لاستعداد الأطراف للعمل مع البعثة في تنفيذ المهام المنوطة بها وتيسير نشر قوة الحماية الإقليمية وعملياتها، بحيث يمكن لمجلس الأمن أن ينظر فيما يلزم من تدابير أخرى للتصدي للحالة.

٧١ - وأود أن أعرب عن امتناني للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري للدعم الذي قدماه للتقييم الاستراتيجي ومشاركتهما فيه. وأود أيضا أن أشكر الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والسلك الدبلوماسي في جوبا وأديس أبابا، والأشخاص المشردين داخليا في مواقع حماية المدنيين والمناطق المجاورة الذين قدموا آراءهم الصريحة وأفكارهم البناءة إلى أعضاء فريق التقييم.